النزاهة النيابية تكشف رفض محافظ المركزي مناقشة ارتفاع الدولار واتخاذها إجراءات بحقه

أعلنت لجنة النزاهة النيابية، اليوم الخميس، عزمها اتخاذ إجراءات قانونية بحق محافظ البنك المركزي بعد رفضه حضور استضافتها لمتابعة موضوع ارتفاع سعر صرف الدولار.

وقال عضو اللجنة هادي السلامي في تصريح للصحيفة الرسمية، إن "اللجنة وبعد المتابعات المستمرة لارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي و الذي أدى إلى امتعاض كبير لما له من أثر كبير في تعاملات التجار و الأسواق المحلية و تأثير ذلك المباشر في قوت المواطنين اليومي، وجهت دعوة استضافة أمس الاربعاء إلى محافظ البنك المركزي للحضور إلى اللجنة و بحث أمر إعادة سعر الصرف إلى سابقه ، بيد أنه رفض الحضور".

و يعتمد العراق في 95 % من دخله على عائدات النفط، وكان البنك المركزي قد خفض قيمة الدينار في شهر كانون الأول من العام 2015، عندما رفع سعر بيع الدولار إلى 1182 ديناراً، مقابل 1166 ديناراً في السابق.

وأضاف السلامي أن "اللجنة عازمة على اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه، لاسيما أنه رفض طلب اللجنة إرسال تفاصيل النشر اليومية للبنوك بعد إرسال كتاب رسمي بذلك له"، مؤكداً أن "من حق لجنة النزاهة معرفة مصير العملة الأجنبية في البلاد، والوقوف على ما يجري حالياً أهو احتكار أم تهريب للعملة الصعبة"، مبيناً أن "للجنة خطة ومتابعات مستمرة بشأن ارتفاع أسعار الدولار لما له من تأثير مباشر وكبير في حياة المواطنين وقوت أسرهم".